في افتتاح اللقاء السنوي لقيادات وكوادر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

نائب الرئيس : القيادة السياسية تولي الجانب الرقابي أهمية خاصة لتعزيز دوره في محاربة الفساد

رئيس الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش : نسعى لدراسة المتغيرات في بيئة العمل الرقابي وتحديد آثارها ومتطلبات تنفيذها

نائب رئيس الجهاز: علينا كجهة رقابية كسب ثقة المواطن في تحمل مسؤولية الحد من الإهدار للمال العام

صنعاء/سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية صباح أمس اللقاء السنوي السادس عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي بدأ أعماله صباح أمس برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تحت شعار //اتجاهات التطوير وتحديات المستقبل //.

وفي الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي حضره الأخ علي محمد الانسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية وعدد من المسؤولين ، تحدث نائب رئيس الجمهورية بكلمة أعرب فيها عن سعادته الغامرة لحضور هذا اللقاء المهم وقال أود في البداية ان انقل الى قيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجميع كوادره وللحضور جميعا تحايا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي يولي اهتمامه الخاص للجهاز المركزي باعتباره امتداد لسلطات الدولة الرقابية.

وأشار الى ا ن البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس يعتبر أساس الانطلاق العملي الجديد بكل مصفوفاته وجوانبه، وقال الأخ نائب رئيس الجمهورية ان هذا اللقاء السنوي يختلف عن اللقاءات السنوية السابقة من حيث الشكل والمضمون ، مشيدا بما لمسه من تطور عملي وبما يعبر عن الثقة الكبيرة بالكوادر العاملة بالجهاز ومقدرتها على مواكبة التطور في الجانب الرقابي والعلمي الذي يساعد على كشف الأخطاء المتعمدة وتلك الناجمة عن سوء فهم الأنظمة والقوانين .

وأضاف الأخ نائب الرئيس نشعر ان الجهاز بدأ يأخذ هيبته أمام الدوائر والهيئات والمصالح الحكومية مع شعورنا ان عملية الفساد المالي والإداري أصبحت تتشعب مع تطور العلم والمعرفة ولابد من اليقظة والحرص والتحري لكشف كل الأساليب مهما كان التواءها.

وتطرق الأخ عبدربه منصور هادي الى قرار فخامة الأخ الرئيس بإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد..منوها الى ان ذلك لا يعني التقليص من مهام رقابة الجهاز المركزي ، ولكن ذلك اتجاه سياسي عام للدولة في زخم محاربة الفساد الذي أصبح ظاهرة دولية ، حيث تم تشكيل هيئة موحدة في الاتحاد الأوروبي وإصدار أنظمة وقوانين تحارب الفساد على مستوى مختلف والشركات والهيئات المختلفة الحكومية وغيرها .

ونبه الأخ/نائب رئيس الجمهورية إلي أن القيادة السياسية تعلق علي هذا الجهاز وتولية أهمية خاصة في العمل علي تنفيذ المهام المناطة به.

وأشار الى أن الصلاحيات الكاملة للمجالس المحلية وتقليص الهيئات المركزية يضيف إلي مهام الجهاز أعباء جديدة في مراجعة مستوى تنفيذ البرامج الاستثمارية في الوحدات الإدارية والحفاظ علي الممتلكات العامة .

وأختتم الأخ/نائب رئيس الجمهورية كلمته بالتزكية الكاملة علي ما ودر في تقرير الجهاز من المقترحات والمعالجات التي ينفذها في برنامج أداءه.. متمنيا للجميع التوفيق والسداد في كامل المهام المناطة .

من جانبه أكد الدكتور/عبدالله عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أهمية انعقاد هذا اللقاء السنوي، الذي يتزامن مع ما تشهد البيئة المحيطة بالعمل الرقابي من مستجدات ومتغيرات متلاحقة تزيد من حجم الالتزامات القانونية والمهنية للجهاز وترفع من مستوى توقعات الأطراف المستفيدة من نتائج أعماله ويأتي في مقدمة تلك المستجدات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .. وأشار بهذا الصدد إلى أن برنامج الأخ الرئيس الانتخابي أصبح استحقاقا وطنيا وأجب التنفيذ بعد ان تم ترجمته في مصفوفة تنفيذية على مستوى كافة الوزارات والوحدات المعنية وهو ما يلقي بمسؤوليات والتزامات إضافية على الجهاز ويستدعي في الوقت ذاته إجراء تعديلات أساسية على مفاهيم

وأهداف المهام الرقابية التي يجري تنفيذها وتطوير مجالات التدقيق التي تشملها .

وأوضح الدكتور السنفي أن الجهاز سيقوم خلال الفترة القادمة بتنفيذ ورشة عمل لدراسة المتغيرات التي طرأت على بيئة العمل الرقابي وتحديد آثارها ومتطلبات تنفيذها .

واستعرض رئيس الجهاز مؤشرات التطور التي طرأت في مختلف مجالات العمل الرقابي في الجهاز، وشملت التحسن النوعي على التقارير الرقابية فيما يتعلق بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي ووحدات القطاع الاقتصادي والحسابات والصناديق الخاصة، فضلا عن الانتهاء من اجري التعديلات اللازمة على المرشد التفصيلي بما يسمح بتوحيد الممارسات الرقابية على مستوى رئاسة الجهاز وفروعه .

وأوضح أنه تمت المصادقة على دليل نظام إدارة جودة المراجعة وذلك في لقاء المجلس التنفيذي السادس والثلاثون لمنظمة الأسوساي والمنعقد في بكين والذي شارك الجهاز في إعداده ضمن لجنة مشكلة من سبع دول أسيوية بما من شأنه دعم نظام الجودة في الجهاز، وكذا الأشراف الفاعل على تنفيذ مشروع تطوير وإجراءات المراجعة الداخلية في الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع الاقتصادي ووحدات السلطة المحلية، وتعزيز علاقات العمل مع السلطة القضائية بالإضافة الى تعزيز علاقات التعاون الفني مع المنظمات الدوية والإقليمية والعلاقات الثنائية مع الأجهزة العليا للرقابة في الدول الشقيقة والصديقة .

وتطرق الدكتور السنفي الى جهود تدريب وتأهيل القيادات والعاملين في الجهاز على مختلف مجالات العمل الرقابي وتعليم الحاسوب واللغة الانجليزية .

وتابع الدكتور رئيس الجهاز في هذا الصدد قائلا : " بالرغم من المؤشرات الايجابية الا انه مازالت هناك فجوة بين مانطمح اليه ونسعى الى تحقيقه وبين الواقع العملي، وتختلف بابعاد هذه الفجوة من فرع لآخر ومن قطاع الى قطاع وهو ما يستدعي ان ترتقي الجهود الى مستوى التحديات المتعلقة بمتطلبات التطوير ".

واختتم الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز كلمته بالقول : " ان عدم مواكبة المتغيرات والمستجدات المتلاحقة التي تطرأ على تبعية العمل الرقابي وعدم استيعاب تأثيراته يعني الجمود والذي سرعان ما يتحول الى تخلف وهو أمر لا يمكن القبول به او السماح به ومن هنا تأتي أهمية هذه اللقاءات في قدرتها في الاخذ بزمام المبادرة سواء على مستوى تشخيص المشكلات واقتراح المعالجات او على مستوى استقراء تحديات المستقبل وتحديد متطلبات التطوير ".

الدكتور/عبيد شريم نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أوضح من جانبة أن انعقاد المؤتمر السنوي السادس عشر لقيادات الجهاز يأتي تحت شعار إتجاهات التطوير وتحديات المستقبل ليعكس ما يواجهه الجهاز المركزي من مصاعب تتطلب من الجميع وقفة جاده أمام موارد البلد المحدوده لتلبية إحتياجات المجتمع المتزايده ..وأشار الى أهمية دور الجهاز في العمل على الحد من هدر المال العام وتسخير هذه الموارد في سبيل المصلحة العامة .. منوهاً إلى أن المسئولية تقع على عاتق القائمين على إدارة الوحدات الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات في إدارة أموال المواطنين والمحافظة عليها وتنميتها وبمايلبي احتياجاتهم .

وقال نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة وا لمحاسبة : "علينا كجهة رقابية مسئولية كبيرة في ان نكون عند حسن ثقة المواطنين في الحد من الإسراف والتبديد" ..مضيفاً أنه إذا ما تم التعاون بين الجهات الخاضعة للمراجعة والجهاز فانه من السهل تحديد المسئولين عن نهب المال العام ومن ثم الرفع بذلك الى النيابة العامة لإتخاذ الإجراءات المناسبة للمساءلة وبما يكفل الجزاء العادل وحماية ثروة هذه الأمة بشفافية وحزم" .

عقب ذلك تم تكريم المبرزين من المركز الرئيسي بالجهاز وفروعه في مختلف المحافظات .

هذا ويناقش اللقاء الذي يستمر ثلاثة أيام عدداً من الأوراق تتضمن تقريراً عن مستوى تنفيذ قرارات وتوصيات اللقاء السنوي الخامس عشر، وتقرير عن مستوى تنفيذ خطة التدريب لعام ٢٠٠٦م، وتقريراً عن مستوى تنفيذ خطة الجهاز لعام ٢٠٠٦م ومؤشرات خطة العام الجاري ٢٠٠٧م وكذا مناقشة التقرير الخاص عن موجز النشاط عن إعادة هندسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

كما سيناقش المشاركون في اللقاء السنوي تقريرا موجزا بشأن الموقف التنفيذي لنشاط تطوير إجراءات المراجعة الداخلية في الجمهورية اليمنية، إلى جانب استعراض تكنولوجيا المعلومات في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتجربة الجهاز في مراجعة السلطة المحلية، بالاضافة الى المشاكل والصعوبات التي تواجهها فروع الجهاز، والمراجعة البيئية، وتقرير عن نظام إدارة جودة المراجعة، وموقف عن أعمال لجنة الإشراف والمتابعة على تطبيق المرشد الرقابي واوراق العمل، والتحديات التي تواجه استقلالية الجهاز، وموقف حول تقييم نتائج ظاهرة الكهرباء، ومناقشة اختيار الظاهرة للعام الجاري ٢٠٠٧م.

أحالها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرار اللازم تمهيداً لاستكمال الإجراءات الدستورية

المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية يناقش عددا من مشاريع اتفاقيات التنقيب عن النفط

مناقشة سير الأعمال بمشروع خزانات رأس عيسى ولجنة لدراسة المستجدات القانونية في عدد من المصافي

صنعاء/سبأ:

ناقش المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار في اجتماعه أمس برئاسة الأخ / عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء عددا من مشاريع اتفاقيات التنقيب عن النفط والمقدمة من قبل وزارة النفط والمعادن، وذلك في ضوء المناقصة الدولية التنافسية التي تم الإعلان عنها دوليا من قبل الوزارة .

وقد أقر المجلس الأعلى إحالة مشاريع تلك الاتفاقيات إلى مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرار اللازم تمهيدا لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها،وهي مشروعا اتفاقيتي المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة "اويل سيرش يمن ليمتد" و"كوفيك عدن" و"فويا جر انرجي ليمتد" و"إدلفي انرجي ليمتد" و"المؤسسة العامة للنفط والغاز للتنقيب عن النفط في منطقة قوزة قطاع رقم ٧٤ بمحافظة حضرموت" ، وفي منطقة البرقاء قطاع رقم ٧ بمحافظة شبوة ، الى جانب مشروع اتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة اوكسيدنتال اف يمن قطاع ٧٥ المحدودة وشركة "دي جي هولد ينجز يمن" و"المؤسسة العامة للنفط والغاز للتنقيب عن النفط في القطاع رقم ٧٥ منطقة مرخة" الواقعة بين محافظتي شبوة ومأرب ، وكذا مشروع اتفاقية دخول شراكة بين الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية والشركة الوطنية الكورية للنفط للاستثمار المشترك لقطاع (٤) منطقة عياد محافظة شبوة.

وناقش المجلس تقرير وزارة النفط حول سير الاعمال في مشروع خزانات رأس عيسى ومصادر التمويل للمشروع، حيث أشار التقرير إلى انه قد تم اختيار الشركة الاستشارية للمشروع وفقا لمناقصة عالمية الى جانب الانتهاء من عملية المسح الطبوغرافي لموقع الخزانات، بالإضافة الى اختيار الشركة التي ستقوم بأعمال تحليل التربة والمسوحات الجيوفيزائية، وكذا إعداد مسودة الإعلان للمناقصة الدولية للمقاولين بالتنسيق مع الاستشاري للمشروع .

وقد أقر المجلس الإعلان عبر مناقصة دولية عن تمويل وتنفيذ الخزانات بحيث تنشأ وحدة اقتصادية مستقلة ماليا وإداريا لإدارة الخزانات تتبع شركة صافر.

وشكل المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية لجنة من وزارات النفط والمعادن والشؤون القانونية والعدل لدراسة المستجدات القانونية في مشروعات كل من مصافي حضرموت ومصافي رأس عيسى والوحدة الخامسة لإنتاج الغاز المسال، على ان يعرض الموقف القانوني تجاه الشركات الثلاث في الاجتماع القادم للمجلس.

وأحال المجلس التعديلات المقترحة من قبل وزير النفط والمعادن بشأن شركة تكرير النفط اليمنية (مأرب) إلى وزارة الشؤون القانونية لإبداء الرأي القانوني بشأنها بما يتلاءم وقرار الإنشاء والمستجدات القانونية الوظيفية في هذا المجال.

وناقش المجلس مذكرة الأخ وزير النفط والمعادن بشأن طلب المنطقة الحرة بعدن إقامة مشروع تكرير المازوت، حيث اقر المجلس إرجاء البت في المشروع حتى انتهاء الدراسات التفصيلية التي بدأت من قبل الشركة الاستشارية المختصة والمقرر الانتهاء منها في غضون ستة أشهر، نظرا لارتباط المشروع بمصافي عدن .

أما فيما يتعلق بإنشاء مصاف جديدة خارج نطاق مصافي عدن فقد لفت المجلس الى قرارات الحكومة المتخذة في وقت سابق والمرتكزة على قاعدة ان تكون هذه المصافي ذات طابع مستقل وغير خاضعة لأية التزامات من قبل الحكومة، وان تتعامل مع السوق بصورة حرة سواء من حيث تمويلها بالمنتجات النفطية أو تصريف هذه المنتجات.

وفيما يخص التنقيب عن النفط في المياه اليمنية في البحرين الأحمر و العربي وخليج عدن والمحيط الهندي، فقد أكد المجلس على قراره السابق والقاضي بوضع خطة متكاملة لتقسيمات القطاعات البحرية والترويج لها في مناقصة عالمية بكل شفافية، والأخذ بعين الاعتبار شروط ومقاييس السلامة والحفاظ على البيئة البحرية.

إرجاء البت في مشروع تكرير المازوت بعدن حتى انتهاء الدراسات

ما تحقق على الصعيد الديمقراطي يعد مؤشراً على التقدم الذي يحرزه اليمن

رئيس مجلس الشورى أمام "مؤتمر روما البرلماني" حول مجتمع المعلومات

اليمن اليوم يمضي بخطوات حثيثة على طريق الوصول إلى مجتمع المعلومات

روما/سبأ:

قال الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى إن جزءاً مهماً وواسعاً من العالم، يعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة، ستظل على المدى المتوسط والبعيد عائقاً أمام الكثير من دوله النامية والأقل نموا للمضي بخططها نحو الإندماج في مجتمع المعلومات..داعياً الدول المتقدمة إلى تبني مبادرة حقيقية للأخذ بأيدي الدول النامية والأقل نمواً كي تصبح جزءاً أصيلاً ومؤثراً في مجتمع معلومات جامع تتقاسم أطرافه الفوائد والعوائد الهائلة لاقتصاد المعلومات.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الشورى في افتتاح المؤتمر الدولي حول دور البرلمانات في تطوير مجتمع المعلومات والذي بدأ أعماله أمس بمقر مجلس النواب الإيطالي بروما بمشاركة رؤساء مجالس ووفود عن سبعين دولة ومنظمة دولية.

وأشار إلى التطور الذي أحرزه اليمن على صعيد الديمقراطية، والتي قال إنها تمثل أساساً هاماً من أسس إقامة مجتمع المعلومات.

وقال إن ما تحقق على الصعيد الديمقراطي يعد مؤشراً من بين مؤشرات كثيرة على التقدم الذي يحرزه اليمن، في إطار حرصه الكامل على الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، حيث تأسست بعمق قيم ومبادئ الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان،وحرية الصحافة والشراكة الفاعلة للمرأة في صنع القرار، والدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

واستعرض رئيس مجلس الشورى الجهود التي بذلها اليمن وتفاعله مع الجهد العالمي الهادف إلى تأسيس مجتمع معلومات جامع، بدءا من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والمؤتمرات والندوات التحضيرية الإقليمية التي سبقت انعقادها.

وقال إن اليمن اليوم يمضي بخطوات حثيثة على طريق الوصول إلى مجتمع المعلومات،باعتماده إستراتيجية وطنية لتقنية المعلومات، تشكل مكوناً هاماً من مكونات الرؤية الإستراتيجية لليمن للأعوام من ٢٠٠١-٢٠٢٥م.. مشيراً إلى أن تلك الاستراتيجية تهدف إلى توظيف تقنية المعلومات في دعم جهود التنمية، ورفع كفاءة أداء القطاعات المختلفة، وإيجاد البنية الأساسية لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار، والاستفادة القصوى من فوائد ومزايا اقتصاد المعلومات في التغلب على تحديات الفقر وتحسين نوعية الحياة .

وأكد رئيس مجلس الشورى على أهمية أن يتعزز من خلال هذا المؤتمر دور البرلمانات والمجالس في ممارسة أكبر قدر من التأثير على الجهات المعنية في دولنا لكي تفي بالتزاماتها تجاه مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمساهمة في صياغة التشريعات الناظمة والمحفزة لعملية بناء وتطوير مجتمع المعلومات على المستوى القطري.

ومن موقعه كرئيس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، أبدى الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى اهتمام الرابطة الكبير بإثارة النقاش من خلال المؤتمر حول موضوع الفجوة المعرفية الهائلة التي قال إنها تتسع بين عالمين، لتبقي على التقسيم التقليدي الذي عرفه العالم منذ قيام الثورة الصناعية قبل أكثر من قرن ونصف ولم يتحرر منه حتى اليوم، ويصل حد النقيض، بين المتقدمين صناعيا، والغير متقدمين صناعيا..لافتا إلى أن ذلك التقسيم مكن سدس سكان العالم فقط من التمتع بمزايا وعوائد الثورة الصناعية، وأفقد الأغلبية من سكان العالم الاستفادة من منتجاتها من المواد الخام التي تصدر للدول الصناعية، وتتحول إلى سلع مصنعة عالية الثمن.

ودعا المؤتمرين إلى البحث بعمق في هذه القضية، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الهائلة التي يولدها اقتصاد مجتمع المعلومات، والذي يتجاوز الاقتصاد التقليدي بنسب هائلة من حيث العائدات..وقال انه يتعين على الجميع العمل سوياً من أجل تجسيد إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية للمعلومات، وتدارك الفرصة بحيث تتحول المعرفة إلى إطار جامع يسعد البشرية كلها.

وأعرب رئيس مجلس الشورى عن أسفه لأن تظل الدول المتقدمة متمسكة بالموقف ذاته من عملية انتقال التكنولوجيا، ورفض دعم أو تمويل مشاريع التنمية المعلوماتية في الدول النامية والأقل نمواً .. معتبراً أن ذلك من شأنه أن يعمق الاعتقاد بأن التكنولوجيا قد انحازت عبر تاريخها إلى جانب الأقوياء على حساب الضعفاء،مما سيفضي إلى مزيد من تراكم الثروة المعرفية بيد الدول المتقدمة صناعياً بغية إحكام القبضة على مصائر الغالبية العظمى من سكان العالم.

وقال إن المساعدة المفترضة من الدول المتقدمة صناعياً لن تحقق النتائج المرجوة منها إلا من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا، ودعم برامج بناء القدرات،وانتقال رؤوس الأموال وتمكينها من القيام باستثمارات حقيقية وذات جدوى في البلدان النامية والأقل نموا، وتحرير تلك الدول من أعباء الديون التي تثقل كاهلها.

وأعرب رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته عن الأمل في أن يلتفت المؤتمر إلى أهمية السلام وإزالة أسباب النزاعات والحروب والاحتلال وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من معيقات إقامة مجتمع المعلومات، وأن يتمكن مؤتمر روما البرلماني حول مجتمع المعلومات من طرح الأفكار والتصورات الملائمة التي تدعم الخروج بتوصيات يكون لها تأثيرها في حفز برلماناتنا على القيام بدورها المأمول في تطوير هذا المجتمع.

ويناقش المؤتمر الذي يختتم أعماله اليوم الأحد محاور عدة تشمل ترسيم معالم السياسة ومجتمع المعلومات، والتعاون الدولي والديمقراطية في إطار مجتمع المعلومات،وأولويات مجتمع المعلومات من وجهة نظر التنمية، وإدارة مجتمع المعلومات وفعالية الهيكلية المؤسسية، والمعيقات والفرص في مجتمع المعلومات والاقتصاد، وأهمية صيانة الحقوق في مجتمع المعلومات.

وكان كل من فيستو بيرتي نوتي رئيس مجلس النواب الإيطالي، وفيرناندو كازيني رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وأنطونيو كامبو نائب الأمين العام للأمم المتحدة، قد أكدوا في كلماتهم على أهمية مؤتمر روما حول دور البرلمانات في تطوير مجتمع المعلومات، وأهمية أن يخرج باستراتيجيه تحول دون تمركز القوة مجدداً على أساس امتلاك المعرفة، الأمر الذي يترتب عليه صراع عالمي جديد.

وقال رئيس البرلمان الإيطالي إن العالم أمام تحد جديد يتجاوز المعايير والأفكار المسلم بها، وهو ما يستدعي تبني خيارات وإجراءات مركبة تتمتع برؤية إستراتيجية.

وأكدت الكلمات على أهمية الفرصة التي يشكلها مجتمع المعلومات في صياغة سلمية لمبدأ توزيع الفرص بين دول ومجتمعات العالم.

ويضم وفد بلادنا المشارك في أعمال المؤتمر الأخوة: عبد الله صالح البار نائب رئيس مجلس الشورى وعبد السلام العنسي وأحمد المتوكل عضوا مجلس الشورى ونبيل صادق باشا عضو مجلس النواب.

حضر جلسة الافتتاح الدكتور شائع محسن سفير اليمن لدى إيطاليا.